مجتمع

دراسة: متحور دلتا يضاعف الحاجة إلى الاستشفاء

أظهرت دراسة بريطانية نُشرت نتائجها في مجلة «ذي لانست» الطبية أنّ المصابين بمتحوّر دلتا من فيروس كورونا الجديد، الذي ظهر للمرة الأولى في الهند، هم عرضة إلى دخول المستشفى لتلقّي العلاج أكثر بمرّتَين ممن أصيبوا بمتحوّر ألفا الذي اكتُشف للمرّة الأولى في بريطانيا. وقالت خبيرة الإحصاءات في جامعة «كامبردج» آن بريسانيس، وهي من معدّي الدراسة إنّ «تحليلنا يسلّط الضوء على أنّه في حالة عدم توفّر لقاح، سوف يفرض أيّ تفشّ لمتحوّر دلتا عبئاً أكبر على الرعاية الصحية مقارنة بمتحوّر ألفاس. (رويترز)

مدرّس أميركي ينقل عدوى كورونا إلى تلاميذه

تسبّب مدرّس غير محصّن ضد كوفيد-19 في مدرسة ابتدائية بولاية كاليفورنيا الأميركية، في نقل عدوى كورونا إلى 26 شخصاً على أقلّ تقدير، من بينهم 18 تلميذاً. وتظهر هذه الحادثة أهمية تحصين أطقم المؤسسات الدراسية، لا سيّما عندما يكون التلاميذ في سنّ صغيرة لا تسمح لهم بتلقّي اللقاح، وفق ما أفادت المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. كذلك، تُبرز أهمية اتّخاذ تدابير وقائية، من قبيل الالتزام بالكمامات وفق الأصول، في ظلّ اشتداد الوباء أخيراً من جرّاء تفشّي متحوّر دلتا. (فرانس برس)

الهند: 10 ملايين لقاح في يوم

في رقم قياسي، نجحت الهند في تزويد عشرة ملايين شخص بلقاحات مضادة لفيروس كورونا في يوم واحد، بحسب ما أعلنت سلطات هذا البلد الآسيوي العملاق الذي يسعى لمواجهة موجة جديدة من وباء كورونا. وقد أشاد رئيس الوزراء ناريندرا مودي بـ«الإنجاز المشهود» الذي حققته بلاده، فكتب في تغريدة على موقع «تويتر»: «أقدم تهانيّ لمن تلقّوا اللقاح ولمن ساهموا في إنجاح حملة التحصين هذه». وكانت الحكومة الهندية التي تتعرّض لانتقادات شديدة بعد التفشّي الحاد لفيروس كورونا الجديد الذي أودى بحياة أكثر من 200 ألف شخص ما بين إبريل/ نيسان ومايو/ أيار الماضيَين، قد أملت بتحصين 1,1 مليار شخص (من أصل 1,3 مليار نسمة) قبل نهاية عام 2021، لكنّ هدفها أُحبط نتيجة النقص في إمدادات اللقاحات والخلل الإداري. يُذكر أنّه منذ بدء عملية التحصين في يناير/ كانون الثاني الماضي، تلقّى 15 في المائة فقط من السكان جرعتَين من اللقاح. وعلى الرغم من تحذيرات الخبراء، فقد رفعت الهند كل القيود على الحركة تقريباً ليرتفع عدد الإصابات من جديد وتكتظّ المستشفيات. وأمس السبت، قفزت إصابات كوفيد-19 في الهند إلى أعلى مستوى لها في شهرَين. وتجدر الإشارة إلى أنّ الهند ما زالت ثاني أكثر الدول تضرراً من الوباء بعد الولايات المتحدة الأميركية، مع أكثر من 32 مليوناً و650 ألف إصابة، في حين تحلّ ثالثة لجهة الوفيات مع أكثر من 437 ألف وفاة، بعد الولايات المتحدة والبرازيل.
(فرانس برس)

(براتيك شورج/ Getty)

الصين: هذه تداعيات الحجر الصحي

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

بعد ظهور فيروس كورونا الجديد في الصين وتحديداً في مدينة ووهان نهاية عام 2019، والتي اعتبرت لاحقاً بؤرة تفشي الوباء في العالم، فرضت السلطات الصينية حجراً صحياً إلزامياً على 60 مليون شخص في مقاطعة هوبي، استمر أكثر من شهرين.

وطاول الحجر مدناً ومقاطعات أخرى بالتزامن مع تطور الإصابات ومعدل انتشارها في البلاد. ورغم مرور أكثر من عام على هذه الإجراءات، انطلق نقاش في الصين أخيراً حول التداعيات والآثار الجانبية للحجر على الصحة العقلية والنفسية للسكان، خصوصاً الأطفال، علماً أن نسبة العائلات التي تتردد على العيادات النفسية لمعالجة أبنائها زادت في الفترة الأخيرة. ويقول متخصصون نفسيون إن «الحجر مرتبط بعواقب نفسية واجتماعية سلبية قد تظهر على المدى البعيد. وقد أطلقت مؤسسات حكومية وخاصة برامج للتأهيل النفسي للأطفال، إثر ظهور حالات نفسية سيئة لدى طلاب كُثر بعد استئناف الدراسة».

منذ ثلاثة أشهر، يصطحب لينغ داو، كلّ يوم خميس، ابنه الوحيد البالغ 13 عاماً، إلى مركز للتأهيل النفسي في مدينة ووهان، حيث يخضع لجلسات مكثفة تمتد كل واحدة لساعتين، من أجل التخلص من الآثار النفسية التي لحقت بابنه أثناء فترة الحجر الصحي. يقول لينغ لـ«العربي الجديد»: «عانى ابني من اضطرابات نفسية مزمنة. ولاحظنا منذ مطلع إبريل/ نيسان الماضي أن تصرفاته تغيّرت، وأن سلوكه بات أكثر عدوانية تجاه الآخرين. ثم نبهتنا مدرسته إلى تدهور حالته النفسية، وأبلغتنا أنها لم تعد قادرة على استقباله بسبب اعتدائه المتكرر على زملائه». يتابع: «توجهنا فوراً إلى مركز للتأهيل النفسي، لكن الضغط في المواعيد جعلنا نقابل الطبيب بعد شهر. ومنذ ذلك الحين، يتلقى ابني جلسات تأهيل غير منتظمة، لذا نشعر بأن استجابته بطيئة، ويحتاج إلى مزيد من الوقت». ولينغ واحد بين مئات الآباء وأولياء الأمور الذين يرافقون أبناءهم إلى مراكز للتأهيل النفسي في ووهان، بعد مرور أكثر من عام على ظهور فيروس كورونا الجديد في المدينة. وأبدى عدد كبير منهم استياءهم من إجراءات الحجر الصحي التي خضع لها السكان بلا مراعاة لظروفهم النفسية والصحية.

وحول آثار وتداعيات الحجر الإلزامي على الصحة النفسية، توضح المتخصصة في التأهيل النفسي لورا شانغ، لـ«العربي الجديد»، أن «الحجر الذي لا يأخذ في الاعتبار الحالة الصحية أو المرضية للشخص المحجور، لا تختلف عواقبه النفسية عن عقوبة السجن، حيث يعاني المعتقلون من اضطرابات عقلية وحالات اكتئاب وأمراض مزمنة قد تقودهم إلى الانتحار». وتشير إلى أن «الحجر الصحي الذي خضع له سكان ووهان واستمر شهرين، يعتبر أحد الأطول في التاريخ، وشمل أطفالاً ومسنين وأشخاصاً يعانون من أمراض مزمنة، ونساء حوامل، ومعوقين يحتاجون إلى رعاية ومتابعة صحية دورية». وتكشف لورا أن أشخاصاً كُثراً يترددون على عيادتها يعانون من آثار نفسية وجسدية، مثل مشاكل في فقرات الظهر بسبب الجلوس فترات طويلة، وأوجاع في العضلات بسبب الخمول وعدم ممارسة أنشطة رياضية لمدة طويلة، وكذلك من الشعور بالخوف والقلق الدائم وعدم الثقة بالآخرين، ومن صعوبة الاندماج مجدداً في المجتمع. وتلفت لورا إلى أن «افتقار إجراءات الحجر إلى الشفافية والوضوح خلق آثاراً نفسية واجتماعية سلبية. من هنا، كان يجب إطلاع الناس على أسباب الحجر وظروف فرضه، وإطلاعهم يومياً على أخبار ذات صلة، تبلغهم متى يمكن تخفيف الإجراءات، وكم ستستمر مدة الحجر، علماً أن البقاء الإلزامي في المنازل بلا فهم لما يجري في الخارج يضع الناس في حالة نفسية سيئة تجعلهم يتمنون الموت، لأنهم يعتقدون حينها بأن الحياة شارفت على النهاية، ووصلت إلى محطتها الأخيرة».

ويعتقد مراقبون بأنه «لا يمكن تبرير التدابير الصارمة، مثل إغلاق المدن والمقاطعات وفترات الحجر الصحي الطويلة، بأنها ضرورة لإنقاذ أرواح البشر على المدى القصير، بل يجب النظر في كيفية تنفيذ تدابير مماثلة بأقل قدر ممكن من القيود، من دون المسّ بالوضع الصحي والنفسي للسكان، لأن تداعيات ذلك ستظهر على المدى البعيد وستكون كلفتها باهظة جداً». ويعتبر هؤلاء أن «هناك حاجة ماسة لدمج القيم الأخلاقية في أي عملية صنع قرار تمس صحة المواطنين».

إجراءات غير إنسانية

أظهرت دراسة حديثة أن 79 في المائة من المستفتين في مدينة ووهان يعتقدون بأن إجراءات الحجر كانت غير إنسانية، ولم تراع الظروف الصحية. ورأى 67 في المائة أن السلطات الصحية لم توفّر معلومات كافية حول سبب ضرورة استمرار الحجر لشهرين، فيما أكد 94 في المائة أنهم لم يتلقوا أي استشارة أو دعم نفسي من الجهات المختصة.

تحقيق

خرجت ممارسات العنف المرتكبة ضد النساء في تونس من قواعد السيطرة الإنسانية والتحكم بالضوابط الاجتماعية، وصولاً إلى حدّ ارتكاب جرائم بشعة، رغم تطبيق تشريعات تكافح هذه الحالات

المرأة التونسية لا حماية من بشاعات العنف

تونس ـ آدم يوسف

تزداد حيرة التونسيين من تصاعد التحدي الشرس للتشريعات والقوانين المتعددة التي تحمي النساء، من خلال تعمد ارتكاب حوادث العنف التي تستهدفهن، ما يخلق حالة من الخوف العارم وغير العادي من البشاعة والفظاعات التي يتعرضن لها، وغالبيتهن زوجات يقعن ضحايا لعنف أسري متفلت من أيّ ضوابط.

وتناقل التونسيون في الأسابيع الماضية أخبار جرائم بشعة ارتكبها أزواج ضد زوجاتهم وأبنائهم. وكان أكثرها فظاعة قتل طبيب في محافظة صفاقس طليقته وابنه الذي لم يتجاوز الـ13 من العمر، طعناً بآلة حادة، ثم أحرق مكان إقامتهما في محاولة لطمس معالم الجريمة، قبل أن تلاحقه أجهزة الأمن إثر فراره وتعقبه.

كذلك أخضع زوج في ضاحية بومهل بمحافظة بن عروس المحاذية لتونس العاصمة، زوجته إلى تعنيف وحشي إثر خلاف على دفع النفقة، ثم اقتلع عينيها، وشوّه وجهها، وتركها في وضع صحي حرج جداً.

وقبل أسابيع، قتل رجل في الخمسين من العمر زوجته أمام عيون أبنائهما في منطقة البحر الأزرق بضاحية المرسى في تونس العاصمة، في وقت لم يكن المجتمع التونسي قد تناسى بشاعة جريمة قتل شرطي في سلك الحرس بمحافظة الكاف (شمال غرب) زوجته بإطلاق النار عليها من مسدس يستخدمه في تنفيذ مهماته الأمنية التي يفترض أن تحمي الناس، وتدافع عنهم ضد المجرمين.

وتفيد إحصاءات رسمية بأنّ مستوى العنف ضد المرأة تضاعف خمس مرات خلال فترة فرض الحجر الصحي الذي ارتبط بتفشي وباء كورونا العام الماضي.

ويلات للنساء

يتحدث تقرير نشرته أخيراً الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات حول النساء ضحايا العنف، عن نتائج «مفزعة» بعدما أحصى لجوء 850 امرأة ضحّين لتعنيف إلى مراكزها من أجل الحصول على أيّ نوع من المساعدة، وذلك خلال فترة تسعة أشهر امتدت من يناير/ كانون الثاني إلى سبتمبر/ أيلول 2020 «ما يعني أنّ عدد هؤلاء النساء اللواتي زاد عن عام 2019، وأنّ الإجراءات التي اتخذتها الدولة لحمايتهن من العنف فشلت خلال فترة الحجر الصحي». ويذكر التقرير أنّ نسبة 57 في المائة من النساء ضحايا العنف تراوحت أعمارهن بين 31 عاماً و60، وأنّ نسبة 33 في المائة منهن تراوحت أعمارهن بين 18 عاماً و30.

ويشير التقرير إلى أنّ 57 في المائة من النساء اللواتي تعرضن لعنف خلال فترة الحجر الصحي لم يزاولن أيّ عمل. كما يوضح أنّ العنف شمل أيضاً نساء يملكن شهادات جامعية، معتبراً أنّ «تنامي ظاهرة العنف سببه عدم اتخاذ مؤسسات الدولة إجراءات رادعة مسبقة، ما جلب ويلات للنساء».

ويعزو خبير علم الاجتماع، حسن موري، في حديثه لـ «العربي الجديد» تصاعد وتيرة العنف داخل الأسر التونسية إلى «الوضع الاجتماعي المتدهور». ويتابع أنّه «يمكن تفسير تزايد العنف لكن لا يمكن تبريره. فأزمة وباء كورونا والتداعيات النفسية للحجر الصحي الشامل زادت الاحتقان الأسري وحوّلت الغضب إلى عنف معنوي ولفظي ومادي».

منحى تصاعدي مستمر

ويوضح موري أنّ «الأرقام والنسب المعلنة لا تعكس واقع العنف الذي تواجهه المرأة، خصوصاً أنّ دراسات تشير إلى أنّ المرأة تخفي الطرف غالباً عن العنف اللفظي والمعنوي وحتى الجنسي، ولا تصرح إلا بممارسات العنف المادي. وأحياناً تفضح إصابات خطيرة سلسلة الاعتداءات ضدها أو ضد الأطفال ومعاناتهم في محيطهم الأسري، علماً أنّ المنحى التصاعدي للعنف الجسدي واللفظي الذي بدأ في فترة كورونا ما زال مستمراً، بحسب تقارير أجهزة الأمن».

ويؤكد موري على «ضرورة رفض العنف ضد أيّ شخص خصوصاً النساء. ومن الخطورة محاولة تبرير هذا العنف، وإيجاد أعذار وحجج للمهتمين في قضاياه التي لا يمكن قبولها بأيّ شكل من الأشكال».

صبغة إجرامية

اللافت أنّ وزارة المرأة كانت قد حذرت النساء والأسر وكبار السن من التطبيع مع العنف، منددة بشدة بارتفاع نسبة العنف المنزلي المبني على النوع الاجتماعي في تونس خلال الفترة الأخيرة، خصوصاً أثناء جائحة كورونا وشهر رمضان.

ولاحظت في بيان أصدرته إثر حادثة وصفتها بأنها «غير إنسانية» شهدت مقتل امرأة على يد زوجها بالرصاص في مايو/ أيار الماضي، أنّ «العنف الأسري بلغ حدّه الأقصى، وارتقى إلى صبغة إجرامية خطيرة من خلال تعمّد إزهاق روح بشرية».

وطالبت بالتعامل مع كلّ أشكال العنف ضد النساء بقطع الطريق أمام وسائل الإفلات من العقاب، والتصدي لكلّ أنواع التهديدات بالقول أو الفعل أو التلميح، بممارسات العنف المادي. وأحياناً تفضح ممارسات خطيرة سلسلة الاعتداءات ضدها أو ضد الأطفال ومعاناتهم في محيطهم الأسري، علماً أنّ المنحى التصاعدي للعنف الجسدي واللفظي الذي بدأ في فترة كورونا ما زال مستمراً، بحسب تقارير أجهزة الأمن».

ويؤكد موري على «ضرورة رفض العنف ضد أيّ شخص خصوصاً النساء. ومن الخطورة محاولة تبرير هذا العنف، وإيجاد أعذار وحجج للمهتمين في قضاياه التي لا يمكن قبولها بأيّ شكل من الأشكال».

صبغة إجرامية

اللافت أنّ وزارة المرأة كانت قد حذرت النساء والأسر وكبار السن من التطبيع مع العنف، منددة بشدة بارتفاع نسبة العنف المنزلي المبني على النوع الاجتماعي في تونس خلال الفترة الأخيرة، خصوصاً أثناء جائحة كورونا وشهر رمضان.

ولاحظت في بيان أصدرته إثر حادثة وصفتها بأنها «غير إنسانية» شهدت مقتل امرأة على يد زوجها بالرصاص في مايو/ أيار الماضي، أنّ «العنف الأسري بلغ حدّه الأقصى، وارتقى إلى صبغة إجرامية خطيرة من خلال تعمّد إزهاق روح بشرية».

وطالبت بالتعامل مع كلّ أشكال العنف ضد النساء بقطع الطريق أمام وسائل الإفلات من العقاب، والتصدي لكلّ أنواع التهديدات بالقول أو الفعل أو التلميح، بممارسات العنف المادي. وأحياناً تفضح إصابات خطيرة سلسلة الاعتداءات ضدها أو ضد الأطفال ومعاناتهم في محيطهم الأسري، علماً أنّ المنحى التصاعدي للعنف الجسدي واللفظي الذي بدأ في فترة كورونا ما زال مستمراً، بحسب تقارير أجهزة الأمن».

ويؤكد موري على «ضرورة رفض العنف ضد أيّ شخص خصوصاً النساء. ومن الخطورة محاولة تبرير هذا العنف، وإيجاد أعذار وحجج للمهتمين في قضاياه التي لا يمكن قبولها بأيّ شكل من الأشكال».

صبغة إجرامية

اللافت أنّ وزارة المرأة كانت قد حذرت النساء والأسر وكبار السن من التطبيع مع العنف، منددة بشدة بارتفاع نسبة العنف المنزلي المبني على النوع الاجتماعي في تونس خلال الفترة الأخيرة، خصوصاً أثناء جائحة كورونا وشهر رمضان.

ولاحظت في بيان أصدرته إثر حادثة وصفتها بأنها «غير إنسانية» شهدت مقتل امرأة على يد زوجها بالرصاص في مايو/ أيار الماضي، أنّ «العنف الأسري بلغ حدّه الأقصى، وارتقى إلى صبغة إجرامية خطيرة من خلال تعمّد إزهاق روح بشرية».

وطالبت بالتعامل مع كلّ أشكال العنف ضد النساء بقطع الطريق أمام وسائل الإفلات من العقاب، والتصدي لكلّ أنواع التهديدات بالقول أو الفعل أو التلميح، بممارسات العنف المادي. وأحياناً تفضح إصابات خطيرة سلسلة الاعتداءات ضدها أو ضد الأطفال ومعاناتهم في محيطهم

المرأة التونسية مصرّة على مواجهة العنف (رابيب قايدي/ الأناضول)

منحى تصاعدي مستمر

ويوضح موري أنّ «الأرقام والنسب المعلنة لا تعكس واقع العنف الذي تواجهه المرأة، خصوصاً أنّ دراسات تشير إلى أنّ المرأة تخفي الطرف غالباً عن العنف اللفظي والمعنوي وحتى الجنسي، ولا تصرح إلا بممارسات العنف المادي. وأحياناً تفضح إصابات خطيرة سلسلة الاعتداءات ضدها أو ضد الأطفال ومعاناتهم في محيطهم الأسري، علماً أنّ المنحى التصاعدي للعنف الجسدي واللفظي الذي بدأ في فترة كورونا ما زال مستمراً، بحسب تقارير أجهزة الأمن».

ويؤكد موري على «ضرورة رفض العنف ضد أيّ شخص خصوصاً النساء. ومن الخطورة محاولة تبرير هذا العنف، وإيجاد أعذار وحجج للمهتمين في قضاياه التي لا يمكن قبولها بأيّ شكل من الأشكال».

صبغة إجرامية

اللافت أنّ وزارة المرأة كانت قد حذرت النساء والأسر وكبار السن من التطبيع مع العنف، منددة بشدة بارتفاع نسبة العنف المنزلي المبني على النوع الاجتماعي في تونس خلال الفترة الأخيرة، خصوصاً أثناء جائحة كورونا وشهر رمضان.

ولاحظت في بيان أصدرته إثر حادثة وصفتها بأنها «غير إنسانية» شهدت مقتل امرأة على يد زوجها بالرصاص في مايو/ أيار الماضي، أنّ «العنف الأسري بلغ حدّه الأقصى، وارتقى إلى صبغة إجرامية خطيرة من خلال تعمّد إزهاق روح بشرية».

وطالبت بالتعامل مع كلّ أشكال العنف ضد النساء بقطع الطريق أمام وسائل الإفلات من العقاب، والتصدي لكلّ أنواع التهديدات بالقول أو الفعل أو التلميح، بممارسات العنف المادي. وأحياناً تفضح إصابات خطيرة سلسلة الاعتداءات ضدها أو ضد الأطفال ومعاناتهم في محيطهم

ممارسة مقبولة تتطور إلى نهايات أو نتائج لا تحمد عقباها». وأملت الوزارة في تطبيق القانون 58 الصادر عام 2017 الذي يوفر حماية للمرأة من الضغوط التي قد تتعرض لها لدفعها إلى التخلي عن تقديم شكاوى، وأن تتعاون كلّ الأطراف في تطبيق هذا القانون من أجل أن يحقق هدفه في القضاء على كلّ أشكال العنف ضد النساء، وحفظ كرامتهن الإنسانية، وإبعاد كلّ مظاهر التمييز بين الجنسين.

ورغم أنّ قانوناً صدر عام 2017 جرّم العنف ضد المرأة، ما شكّل حدثاً غير مسبوق في المنطقتين العربية والأفريقية، يزداد العنف الذي تتعرض له النساء، وهو ما لم يمنعه أيضاً قطع تونس شوطاً مهماً في مسار حماية النساء اللواتي يتعرضن للعنف، فرقة متخصصة في هذا المجال منذ عام 2018، ودرّبت مئات من عناصر الشرطة على تنفيذ هذه المهمات تحديداً، ومن بينهم شرطيات نساء، والتعامل مع حالات وقضايا العنف الأسري وإجراء تحقيقات فيها، وتنفيذ الأوامر القضائية في سبيل إبعاد الخطر عن الضحايا وحمايتهن من عنف قد يستمرون في التعرض له.

تفاعل رسمي

من جهته، حاول البرلمان التونسي التفاعل مع تطور جرائم العنف ضد المرأة وتزايد عدد النساء اللواتي يتعرضن لعنف، خصوصاً الزوجات. واستمعت لجنة المرأة فيه قبل تجميد أعماله بقليل، إلى ممثلي جهات رسمية وأخرى غير حكومية، من أجل الوقوف على حيثيات هذا الموضوع ومتابعته عن كثب.

كذلك، قالت وزيرة المرأة، إيمان الزّهواني هويمل، في مداخلة إنّه «في إطار الوسائل المستخدمة لمحاولة القضاء على العنف ضد المرأة أنشئت منظومة وطنية لتوجيه ضحايا العنف من نساء وفتيات، باعتبارها آلية جديدة للتعاون والتنسيق بين أطراف متعددة تهدف في الأساس إلى توفير إطار مؤسساتي للتعاون بين إدارات الدولة، وكلّ المعنيين بالمسألة، خصوصاً الجمعيات الفاعلة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة».

وشرحت هويمل أنّ «الخدمات المقدمة تصبّ في مصلحة النساء ضحايا العنف، مثل إنشاء مراكز للاستماع إلى الحالات والشكاوى، وتوجيه المستهدفات بالعنف إلى طرق التصرف وما يمكن فعله في حالاتهن، وإنشاء مراكز لإيوائهن بالتعاون مع جمعيات شريكة، وتخصيص خط أخضر مجاني رقمه 1899 للتبليغ عن حالات العنف، إضافة إلى تفعيل عمل المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة».

في السياق، توضح مسؤولة ملف مقاومة العنف ضد المرأة، في وزارة المرأة والطفولة وكبار السن، حنان البنزرتي، أنّ «الوزارة تلقت على الرقم الأخضر 3 آلاف إشعار عن حالات عنف ضد نساء، 70 في المائة منها لحالات تعنيف من قبل أزواج». وتشير إلى أنّ 71 في المائة من حالات العنف المسجّلة هي عنف مادي، و11 في المائة عنف جنسي، و10 في المائة عنف ضد الأطفال». ولفتت البنزرتي إلى أنّ «عدداً كبيراً من النساء اللواتي اتصلن بالرقم الأخضر الذي وضعته الوزارة طلبن إرشادات قانونية تمهّد لتقديم شكاوى في شأن هذه الحوادث، علماً أنّ المنظومة الوطنية لتوجيه النساء ضحايا العنف تنفذ استراتيجية تستند إلى محاور الوقاية من العنف ضد النساء، والحماية والتعهد والحوكمة والتنسيق، وتطبيق السياسة العامة وتنفيذ القانون». كما تحدثت عن «الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة بالتعاون مع ناشطين في المجتمع المدني والجمعيات المختصة لحماية المرأة من العنف، وتوفير خدمات للنساء الضحايا».

1899

رقم الخط الأخضر المجاني الذي وضعته وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن للإبلاغ عن حالات العنف.

المنحى التصاعدي للعنف الجسدي واللفظي الذي بدأ في فترة كورونا ما زال مستمراً

عنف قد يستمرون في التعرض له.

تفاعل رسمي

من جهته، حاول البرلمان التونسي التفاعل مع تطور جرائم العنف ضد المرأة وتزايد عدد النساء اللواتي يتعرضن لعنف، خصوصاً الزوجات. واستمعت لجنة المرأة فيه قبل تجميد أعماله بقليل، إلى ممثلي جهات رسمية وأخرى غير حكومية، من أجل الوقوف على حيثيات هذا الموضوع ومتابعته عن كثب.

كذلك، قالت وزيرة المرأة، إيمان الزّهواني هويمل، في مداخلة إنّه «في إطار الوسائل المستخدمة لمحاولة القضاء على العنف ضد المرأة أنشئت منظومة وطنية لتوجيه ضحايا العنف من نساء وفتيات، باعتبارها آلية جديدة للتعاون والتنسيق بين أطراف متعددة تهدف في الأساس إلى توفير إطار مؤسساتي للتعاون بين إدارات الدولة، وكلّ المعنيين بالمسألة، خصوصاً الجمعيات الفاعلة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة».

وشرحت هويمل أنّ «الخدمات المقدمة تصبّ في مصلحة النساء ضحايا العنف، مثل إنشاء مراكز للاستماع إلى الحالات والشكاوى، وتوجيه المستهدفات بالعنف إلى طرق التصرف وما يمكن فعله في حالاتهن، وإنشاء مراكز لإيوائهن بالتعاون مع جمعيات شريكة، وتخصيص خط أخضر مجاني رقمه 1899 للتبليغ عن حالات العنف، إضافة إلى تفعيل عمل المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة».

في السياق، توضح مسؤولة ملف مقاومة العنف ضد المرأة، في وزارة المرأة والطفولة وكبار السن، حنان البنزرتي، أنّ «الوزارة تلقت على الرقم الأخضر 3 آلاف إشعار عن حالات عنف ضد نساء، 70 في المائة منها لحالات تعنيف من قبل أزواج». وتشير إلى أنّ 71 في المائة من حالات العنف المسجّلة هي عنف مادي، و11 في المائة عنف جنسي، و10 في المائة عنف ضد الأطفال». ولفتت البنزرتي إلى أنّ «عدداً كبيراً من النساء اللواتي اتصلن بالرقم الأخضر الذي وضعته الوزارة طلبن إرشادات قانونية تمهّد لتقديم شكاوى في شأن هذه الحوادث، علماً أنّ المنظومة الوطنية لتوجيه النساء ضحايا العنف تنفذ استراتيجية تستند إلى محاور الوقاية من العنف ضد النساء، والحماية والتعهد والحوكمة والتنسيق، وتطبيق السياسة العامة وتنفيذ القانون». كما تحدثت عن «الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة بالتعاون مع ناشطين في المجتمع المدني والجمعيات المختصة لحماية المرأة من العنف، وتوفير خدمات للنساء الضحايا».

«طرق الموت» كثيرة في الشمال السوري

تتعدد «طرق الموت» في الشمال السوري، من دون أي اكتراث للإدارة الذاتية بتوفير موارد كافية لصيانة الطرق وتجهيزها. ويجعل ذلك زيارات أصحاب السيارات للكراجات أسبوعية

عبد الله البشير

يُجمع السوريون على إطلاق اسم «طريق الموت» على أي طريق تكثر فيه الحوادث التي تودي بحياة أشخاص لدى قيادتهم سيارات أو دراجات نارية. والتسمية شائعة ومستخدمة أيضاً في مدن وبلدات شمال شرقي سورية الخاضعة للإدارة الذاتية، فالطرق التي تربط بين المدن والبلدات في حال مفرطة من السوء، لدرجة أنه لا تكاد تخلو طريق من الحفر. ويشكل ذلك موضع شكوى من سائقي السيارات والدراجات النارية وغيرهم، في مقابل تجاهل وصمّ آذان المسؤولين.

يملك عثمان عليان، وهو من أبناء مدينة القامشلي، سيارة تعمل بوقود الديزل، ويجبر على صيانتها دورياً، «بسبب حال الطرق التي يرثى لها»، كما يقول لـ«العربي الجديد»، مضيفاً: «لا تخلو مسافة بين قريتين أو بين مدينة وأخرى من طريق الموت، ومنها بين مدينتي القامشلي وعامودا، والمالكية والقحطانية، والقامشلي والقحطانية».

ويشير إلى أن «لا وجود لطرق مجهزة في شكل جيد على صعيد شارات المرور أو انسيابية المنعطفات. ومعظمها مليء بحفر ومطبات بسبب المرور الكثيف للشاحنات ذات الأوزان الثقيلة عليها، من دون أن تكون مجهّزة لهذا الغرض. واللافت أن ميزانا يوجد عند مدخل كل مدينة لمعرفة حمولة السيارات الثقيلة، وفرض ضريبة على الوزن الزائد، لكن لا وجود لطرق جديدة، ولا جسور، ولا أي خدمات. لذا تكاد هذه الطرق تكون بدائية، فهي غير معبّدة وتشبه تلك الترابية إلى حدّ كبير».

ويؤكد عليان أن «كل ما تقوم به بعض البلديات هو ترميم وترقيع أماكن يصعب السير فيها، مثل حفرة عميقة وعطب بالغ الخطورة في حواجز فاصلة، وذلك حين تصبح الطريق غير سالكة. ويحصل الترقيع عبر جبلة من الأسفلت». ويشير إلى أن «لا خطوط إرشاد على الطرق لتسهيل عملية القيادة، خصوصاً في الليل، ما يزيد خطورة القيادة ليلاً، ويضع السائقين تحت ضغوطات كبيرة لتجنب الحوادث». وتجبر الطرق السيئة أصحاب السيارات على إجراء صيانة أسبوعية، بينما يشتكي مواطنون من الغبار الذي ينبعث من الطرق لدى سير سيارات عليها خلال فصل الصيف، ومن تحولها إلى برك ماء في الشتاء.

من جهته، يتحدث إبراهيم أبو جوان من مدينة القامشلي لـ«العربي الجديد» عن معاناته من حال الطرق السيئة، ويقول: «أزور أسبوعياً المنطقة الصناعية لإصلاح ثقب في الدولاب، أو إجراء عملية تنظيم ميزانية، أو لإصلاح حادث اصطدام مع سيارة أخرى نتيجة وعورة الطرق ووجود مطبات أو حفر غير نظامية، وحتى مخلفات بناء وغيرها، وأيضاً تجاوزات».

ويوضح كمال المحمد الذي يملك كراج إصلاح سيارات في المنطقة الصناعية بالقامشلي لـ«العربي الجديد» أن «تأثيرات حال الطرق السيئة على السيارات تتمثل في تعرضها لمشكلات في الميزانية، وتكسير. وتحتاج هذه التصليحات بحسب الحال السائدة اليوم الحالي إلى مبالغ باهظة». عموماً لحقت أضرار بالغة بطرق منطقة شمال شرقي سورية خلال السنوات الماضية، في وقت يتجاهل المسؤولون صيانة أو إعادة تعبيد الطرق الرئيسة، ما يزيد معاناة المواطنين الذين يعتمدون على السيارة في شكل رئيسي كوسيلة للحياة، وليست للرفاهية كما يرى البعض. يقول كنان العبد الله من ريف دير الزور لـ«العربي الجديد»: «نستخدم سيارات خاصة لتلبية احتياجاتنا اليومية، ونقل أبنائنا إلى المدارس، في حين نواجه في تنقلاتنا صعوبات بسبب تخريب متعهدين شوارع، وضيق الطرق، خصوصاً أن لا أماكن مخصصة لعبور الشاحنات، أو الدراجات النارية الكثيرة في الشوارع».

ورغم توافر موارد للإدارة الذاتية التي تعتمد على مبيعات النفط لرفد ميزانيتها بالداخيل، إلى جانب جباية الضرائب والدعم الذي تقدمه دول التحالف الدولي لها، لكنها تتجاهل المشاريع التنموية وتلك الخاصة بالبنى التحتية، ومنها مشاريع تعبيد الطرق وصيانتها. فهذه المشاريع محدودة، علماً أن الإدارة الذاتية تطبق اللامركزية بين المناطق في كل المجالات.

يقول جاسم علاوي المشرف على مشروع لتعبيد طرق في ريف دير الزور الشرقي الخاضع لسيطرة الإدارة الذاتية، لـ«العربي الجديد»: «مشروع التأهيل الذي نعمل عليه مستمر منذ أكثر من شهر، ويشمل مناطق عدة في دير الزور في قطاعات شرقي أول الممتد من البحرة - الباغوز، وشرقي ثاني من أبو حمام إلى كشكية، غربي الجزرات - الحصان، ووسط بصيرة - أبو حردوب، وشمالي الحصين العزبة والصور والجديد». وتحددت مدة تنفيذه بثلاثة أشهر، بإشراف هيئة الخدمات والبلديات في ريف دير الزور. وتفيد دراسة أجراها مركز «جسور» بأن قوات سورية الديمقراطية (قسد) تسيطر على نسبة 15,7 في المائة من شبكات الطرق في سورية، بمساحة مقدارها 11581,4 كيلومتراً، و22 في المائة من شبكة الطرق الرئيسة في البلاد بمساحة تُقدّر بـ 1933 كيلومتراً، و23 في المائة من الطرق الفرعية، بمساحة 2128 كيلومتراً.

شاحنة تعبر القامشلي ليلا (دليل سليمان/ فرانس برس)

تفكير دائم بالصيانة (دليل سليمان/ فرانس برس)

السويد: المتحدرون من أصول مهاجرة أكثر المشتبه فيهم بارتكاب جرائم

ثمّة صورة قاتمة بالنسبة إلى المتحدرين من أصول مهاجرة في السويد، كُشفت أخيراً. فقد تبيّن أنّ هؤلاء هم أكثر السويديين المشتبه فيهم بما يخصّ الجريمة، لا سيّما ارتكاب جرائم قتل، وأتى ذلك في تقرير متخصص

ناصر السهلي

يشير تقرير جديد صادر عن المجلس الوطني السويدي لمنع الجريمة (برو) إلى أنّ الأشخاص المتحدرين من أصول مهاجرة هم أكثر المشتبه فيهم بارتكاب جرائم. وهذه هي المرة الأولى منذ عام 2005 التي يذهب فيها تقرير صادر عن جهة رسمية سويدية إلى تصنيف «من أصول مهاجرة» في سياق استعراضه إحصاءات خاصة بجرائم وأعمال جنائية. ويؤكد المجلس السويدي في بيان صحافي نشره على موقع الرسمي أنّ البيانات «أظهرت أنّ النسبة الأكبر من المشتبه فيهم جنائياً هم من أبناء والذين مولودين في خارج البلاد، تليها نسبة المولودين بأنفسهم في الخارج».

ويأتي هذا التقرير في توقيت غير ملائم، لا بل سيّئ جداً، بالنسبة إلى البيئات حيث يعيش ذوو الأصول المهاجرة، خصوصاً في ضواحي المدن الكبرى من استوكهولم العاصمة إلى غوتنبرغ ومالمو في الجنوب حيث تتزايد عمليات العنف التي تُستخدم فيها الأسلحة النارية بشكل شبه يومي. ويسقط في أعمال العنف تلك التي ترتكبها عصابات، أعضاؤها بمعظمهم من أصول مهاجرة، عدد كبير من الضحايا، الأمر الذي يضع السويد في مقدّمة الدول الأوروبية التي يُقتل فيها المواطنون بواسطة أسلحة نارية.

وتثير عمليات القتل تلك حالة من الغضب والتذمّر بين الأغلبية المهاجرة التي تراها سلبيات تهدد واقعها ومستقبل أطفالها، مع تزايد السجال على المستويَين الحزبي والاجتماعي. فالبيمين المتشدد والقومي المحافظ صار يحظى، على خلفية ذلك، بتأييد أكبر. أمّا على المستوى الإعلامي، فصار يُشار في السنوات القليلة الماضية، إلى الخلفيات الإثنية لأفراد العصابات ومرتكبي الجرائم، بخلاف ما كان الوضع عليه قبل ذلك عندما كانت كانت وسائل الإعلام تكتفي في تغطية عمليات القتل تلك بالإشارة إلى جنس وسنّ المرتكبين وكذلك الضحايا.

تثير عمليات القتل حالة من الغضب والتذمّر بين الأغلبية المهاجرة

السويد في مقدّمة دول أوروبا التي يُقتل فيها الناس بأسلحة نارية

ويتناول تقرير المجلس السويدي الذي يضم إلى جانب الخبراء الأمنيين متخصصين في علم الاجتماع وعلم الأعراق/ الشعوب العلاقة الوثيقة بين الطبقة الاجتماعية ومستوى الدخل والجرائم المرتكبة من قبل تلك المجموعات. فيوضح أنّ «الأبحاث الجنائية تشير إلى عوامل الخطر المترابطة مع واقع أنّ الأشخاص من أصول مهاجرة لديهم متوسط دخل أقلّ من سواهم، فيما أوضاعهم الصحية أكثر سوءاً بالإضافة إلى أنّ الاكتظاظ (في عيشهم) أكثر شيوعاً».

والصورة السلبية المشار إليه ناتي بالتزامن مع تسجيل المجلس الوطني السويدي لمنح الجريمة تراجعاً في نسبة المشتبه فيهم بأعمال جنائية من السكان عموماً، لا سيّما في الفترة الممتدة ما بين 2007 و2018، ومع ذلك تزداد نسبة المشتبه فيهم من بين أبناء والذين لم يبصرا النور في السويد مقارنة بأبناء آخرين وُلدا في البلد. ويُلاحَظ أنّ الفئة العمرية الشبابية أكثر ميلاً إلى الانخراط في أعمال خارجة على القانون.

وتبيّن الأرقام أنّه على الرغم من انخفاض نسبة المشتبه فيهم من 1,6 في المائة إلى 1,4 في المائة، فإنّ نسبة ارتكاب جرائم والاشتباه في ذلك ارتفعت في جرائم محدّدة حتى عام 2018، وهي تتعلق بالأساس بالمخدرات وبتحقيق أرباح منها، مع ملاحظة زيادة نوعية في العنف المميت، نتيجة مئات عمليات إطلاق النار والطعن والتفجير المتزايدة في مدن الجنوب السويدي.

ويلاحظ معدّو تقرير المجلس الوطني أنّ تسجيل هؤلاء كمشتبه فيهم جنائيين أمر «أكثر شيوعاً بنحو 2,5 مرّة بين الأشخاص المولودين في خارج السويد، مقارنة بأبناء والذين سويديّين بالولادة. وتزداد النسبة بثلاثة أضعاف إذا كان الوالدان أبصرا النور في بلادهما الأصلية مقارنة بسويديّ المولد».

وعلى الرغم من اعتراف معدّي التقرير بأنّ مرتكبي الجرائم من أصول مهاجرة يشكّلون نسبة صغيرة من مجموع المهاجرين، فإنّ ما يُسمّى في السياسة الحزبية بين مختلف الاتجاهات «انفلاتاً أمنياً» في بعض المدن تحوّل إلى مواد دسمة في الانتخابات. وهذا من بين أكبر التحديات التي دفعت أخيراً رئيس وزراء يسار الوسط، ستيفان لوفين، إلى إعلان استقالته من منصبه فجأة، على أن يدخل ذلك حيّز التنفيذ في في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. ويأمل الحزب الاجتماعي الديمقراطي أن يقطع الطريق على استغلال اليمين القومي المتشدد للعنف المنتشر من خلال قوانين جديدة تواجه تزايد تحدي العصابات ونتائج أفعالها الدموية شبه اليومية، حتى لا يخسر في الانتخابات التشريعية العام المقبل أمام منافسيه من اليمين ويمين الوسط اللذَين يجعلان تلك القضية على رأس جدول أعمالهما وعملياتهما الدعائية.

نسجّل تزايد في عمليات العنف التي تستخدم فيها أسلحة نارية (يوهان نيلسون/ فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

نادل في مطعم باليابان (بهروز مرهبي/ فرانس برس)

عامل قهوة في روسيا (سيرغي سافوستيانوف/Getty)

مساعد للممرضين في المكسيك (كلاوديو كروز/فرانس برس)

روبوتات «خدومة»
طفرة متوقعة بعد كورونا

من البديهي أن تشهد الروبوتات أو الإنسان الآلي طفرة قوية بعد تفشي كورونا، ففكرة إيجاد روبوتات عاملة تساعد في الأعمال اليومية وعمليات التطهير، وتجري فحوصاً لمرضى وتتابع حالاتهم وتساند عجزة في أداء أعمال يومية مختلفة، باتت «واقعاً يتحقق»، بحسب مدير شركة «يونيفرسال روبوتز» الرائدة في صنع روبوتات صناعية هيلموت شميت، وبالتالي ستشهد الروبوتات طفرة قوية بعد كورونا.

هناك أماكن عدة يمكن أن يحدث بها وجود الآلة فارقاً مهماً، خصوصاً في مجالات الرعاية الصحية والتطهير والتنظيف أو حتى التصنيع. ويرى شميت أن «الروبوتات تملك قدرة على تخفيف العبء عن المستشفيات، فاستخدامها في عمليات سحب الدم الخطرة على سبيل المثال سيحمي عاملين، كما أن عملهم في المصانع في أوقات الأوبئة والمرض سيساهم في دفع خطر الإصابة عن العمال. في البدء، جرى تطوير الروبوتات لتنفيذ وظائف مملة غالباً أو خطرة أحياناً، لكن جائحة كورونا قد تنقل التوجه العام لأهمية استخدام الروبوتات في حماية الإنسان من العدوى، أو حتى تسليته وقت الحجر الصحي. وقد تتحول صناعة الروبوتات إلى منحى آخر لتصبح رفيقة للإنسان بدلاً من أن تحلّ بدلاً منه. وخلال جائحة كورونا استخدمت الروبوتات بفعالية في أماكن عدة، بينها مدينة يوهان الصينية، حيث شوهدت روبوتات توزع أدوية في المستشفيات. وفي الدنمارك، كلّفت الروبوتات بمهمات تنظيف وتعقيم شوارع، وأيضاً في حملات حضت المواطنين على دعم النظافة الشخصية.

(العربي الجديد)

يجري فحص كورونا في مصر (خالد دسوقي/فرانس برس)

يراقب مخالفات رمي النفايات في مجمع سكني بالصين (يوكينغ/Getty)

يسلّم امرأة خضاراً في إندونيسيا (روبر توس بوديانتو/Getty)

بائع مشروبات في بريطانيا (انطوني ديفلن/ Getty)